دراسة ظاهرة التعليل في النحو

جاب الله بايزيد

جامعة الجلفة

مفهوم التعليل :

في اللغة : التعليل كما جاء في الصحاح : ((سقي بعد سقي ، وجني الثمرة مرّة بعد أخرى)) (1)، وفي اللسان : ((العلّة المرض ، علّ واعتلّ أي مرض فهو عليل ، وعلّه اللّه ، ولا أعلّك اللّه أي لا أصابك بعلّة ، والعلّة : الحديث يشغل صاحبه عن حاجته كأنّ العلّة صارت شغلا ثانيا منعه شغله الأول ... هذا علّة لهذا ، أي : سبب)) (2) .

في الاصطلاح : العلّة في النّحو هي الوصف الذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم . أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النّحويّون أنّ العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة)) (3) ، والتعليل في النّحو كما يذهب إلى ذلك الدكتور حسن خميس الملخ ((تفسير اقتراني يبيّن علة الإعراب أو البناء على الإطلاق وعلى الخصوص وفق أصوله العامة . فهو تفسير ، لأن التّفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نّحويّا سواء كان ذلك ظاهرا في المراد ، أو غير ظاهر . فمن الظاهر تّعليل رفع كلمة (زيد) في جملة : (جاء زيد) بأنها فاعل .

ومن غير الظّاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة النّاصبة للمضارع ، مع أنّ الأصل النظري لعملها الجزم ، بأنها شابهت (أنّ) النّصبة للاسم ، فنصبت .)) (4) .

ويذهب في موضع آخر إلى أنّ ((تقييد التفسير بأنّه اقتراني يشير إلى أنّ لعمليّة التعليل ركنين : العلّة ، والمعلول فالعلّة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نّحويّا ، ويسميها بعض النّحاة سببا أو وجها . والمعلول مدلول عليه بالعلّة المفسرّة لحكمة المستعمل ، كجّر الاسم بحرف الجرّ)) (5). وقد عرف الدكتور محمد خير الحلواني العلّة النحوية فقال : ((ي تفسير الظاهرة اللغّوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثيرا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللّغوية ، ويتصل إلى المحاكمة الذهنية الصرفة.)) (6) .

التعليل ونشأة النحو :

لقد رافق التعليل نشأة النحو ولكنه كأي علم آخر يبدأ عفويا فطريا مختلطا بغيره ، إلى أن تثبت جذوره في الأرض ويستقل عن غيره ويصبح علما قائما بذاته .

وإذا أردنا أن نمسك الخيط من أوله في مسألة التعليل النحوي . فإننا نرى بأنه نشأ مع بداية نشأة قواعد اللغة العربية ، لأن الرواة القدامى لا يفصلون بينهما ، ويعدونهما منطلقا واحدا . فينسبون إلى أبي الأسود الدؤلي المتوفي سنة 67 هـ . وضع أبواب من النحو والتكلم

في مسائل التعليل والقياس ، يقول ابن سلام الجمحي المتوفي سنة 232 هـ : ((أوّل من استّن العربية وفتح بابها وانهج سبيلها ووضع قياسها ، أبو الأسود الدؤلي وإنما فعل ذلك حين اضطرب لسان العرب وغلبت السليقة وكان سراة الناس يلحنون فوضع باب الفاعل والمفعول وحروف الرفع والنصب والجزم(7).

ويقول أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي المتوفي سنة 379 هـ في ترجمته لأبي الأسود : ((وهو أول من أسس العربية ونهج سبلها ووضع قياسها وذلك حين اضطرب كلام العرب وصار سراة الناس ووجوههم يلحنون ، فوضع باب الفاعل والمفعول والمضاف وحروف النصب والرفع والجزم.)) (8)

والملاحظ أن الرواية تكاد واحدة نقلها الزبيدي عن ابن سلام وبالرغم من أصالة هاتين الروايتين إلا أننا نجد بعض الباحثين يقف مشككا حائرا بدعوى أن طبيعة عصر أبي الأسود تأبى صدور مثل هذه التقسيمات المنطقية ، والتبويبات الدقيقة .

كما أنّ تعدّد الروايات واختلاف الأشكال التي وردت بها يقف كحجر عثرة أمام صدقها ، يقول الأستاذ أحمد أمين : ((وما وصل إلينا من علم هذا العصر في كل فرع علم يتناسب مع الفطرة إنما هو تفسير آية أو جمع لأحاديث ليس فيها ترتيب ولا تبويب ، فأمّا تعريف وأمّا تقسيم منطقي فليس في شيء مما صح نقله إلينا عن عصر علي وأبي الأسود .)) (9)

يعلّق الدكتور صابر أبو السعود على الروايتين بقوله : ((غير أنّنا لا نستطيع أن نؤكّد هذا الزعم لأنه لم تصل إلينا محاولات وضع قواعد اللغة ولا قياسها عن أبي الأسود وإنمّا كان يستهدف نقط المصحف بما لا يعدّ قواعد ولا قياسا نقيم عليه توكيدنا .)) (10)

ويؤكّد الأستاذ الرافعي هذه الحقيقة فيقول بأنّ : ((تاريخ وضع النّحو لا سبيل إلى تحقيقه البتّة)) (11) . ويشاطره الرأي بروكلمان فيقول : ((إنّ أوائل علم اللغة العربيّة ستبقى دائما محوطة بالغموض والظلام . لأنه لا يكاد ينتظر أن يكشف النّقاب بعد عن مصادر جديدة تعين على بحثها ومعرفتها)) (12) . ولكن رغم هذا الغموض الذي اعترى بداية نشأة النحو ، ومهما يكن من أمر . فإننا لا نستطيع بأيّ حال من الأحوال أن نرد مثل هذه الروايات رغم تباينها ، أو أن نقدح في أمانة أصحابها . خاصة إذا علمنا بأنّ ابن السلام الجمحي ، وأبا بكر الزبيدي كانا معروفين بالنزاهة والأمانة . يقول الدكتور مازن المبارك : ((فلا بد لنا و نحن بصدده من أن نلفت النظر إلى أنّ القدماء ولا سيما من عرف منهم بالبحث والتثبّت. كانوا اورع من يحملوا تبعة نقل خبر ، وكانوا أنزه من أن يعزوا خبرا لغير صاحبه أو ناقله ، ولذلك نجدهم يثبتون شتىّ الروايات ، ويذكرون لكلّ منها سندها.)) (13) وما دام القدامى يحملون هذه الصفة المتميّزة من البحث والتثبّت والنزاهة في نقلهم للأخبار بكل موضوعيّة ، فإننا نستطيع أن نقول والاطمئنان يغمر قلوبنا إنّ إرهاصات التعليل النّحوي الأولى تعود إلى أبي الأسود الدؤلي .واضع نقط الإعراب. ومحرر أواخر الكلمات وذلك بسبب تفشي اللّحن وتسربه إلى لسان العرب بعد اختلاط بالأعاجم.

وكان من الطبيعي أن يرافق هذا الوضع أسئلة عن السبب ، والعلة الذي يقف وراء كلّ حكم نّحويّ لكلّ كلمة تمرّبهم . خاصّة إذا علمنا بأنّ أبوابا من النّحو قد وضعت في هذا الزمان . مثل باب الفاعل ، والمفعول ، والتعجب ، والمضاف .

ولقد كانت تّعليلات هذه المرحلة بسيطة أولية لا تخضع إلا لأسلوب العرب في الكلام .
حيث يروي : ((أنّ أبا الأسود الدؤلي سمع رجلا يقرأ قوله تعالى{إِنَّ اللَّه بريءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولِهُ}(14) بالجّر فقال : لا أظن يسعني إلاّ أن أضع شيئا أصلح به نّحو هذا . فوضع علم النّحو .)) (15)
ومنه أيضا ما روي من أنّه : ((جاء إلى زياد قوم فقالوا : أصلح اللّه الأمير ، توفّي أبانا وترك بنون .فقال زياد : توفّي أبانا وترك بنون! ادع لي أبا الأسود ، فقال : ضع للناس العربيّة .)) (16) وقيل : ((إن أبا الأسود دخل إلى منزله ، فقالت له بعض بناته : ما أحسنُ السماء قال : أي بنية ، نجومها ، فقالت انّي لم أرد أي شيء منها أحسن ، وإنما تعجّبت من حسنها فقال : إذا قولي : ما أحسنَ السماء . فحينئذ وضع كتابا .)) (17)
فالخطوة الأولى في وضع التّعليل النّحويّ .كما يقول الدكتور عوض القوزي : ((ينبغي أن تكون بمثابة ردّ الفعل لتسرّب اللّحن إلى اللّغة والقرآن على الخصوص .فلا بد إذن أن يكون الغرض منها هو إبعاد الخطر عن نصوص القرآن ، ولن يتأتّى ذلك إلا بوضع ضوابط عمليّة تحفظ عليهم نصوصهم وتسهّل على من لم يكن متمكّنا من العربيّة قراءته .)) (18)
عبد اللّه بن إسحاق الحضرمي :
إنّ أوّل نّحوي نجد عنده طلائع البحث الدقيق في مجال التّعليل هو عبد اللّه بن زيد المعروف بابن أبي اسحاق الحضرمي المتوفي سنة 117 هـ.)) (19) ، وهو النّحوي البصري الذي يمثل نقطة تحوّل في تاريخ النّحو العربي ، فقد قيل : ((أنّه أوّل من بعّج النّحو ومدّ القياس والعلل.)) (20) .
وفي رواية أخرى : ((ومدّ القياس وشرح العلل .)) (21) ، مماّ جعل أحد الدارسين المحدثين يصفه بأنّه :((معلّل النّحو)) (22) ومعنى هذا أنّ عمل الحضرمي إنّما كان يتمثّل قي أنّه :
1/ أوّل من بعّج النحو أي فتقه .
2/ مدّ القياس .
3/ شرح العلل.
أي أنّ ابن أبي إسحاق كان يقوم بالاستقراء الدقيق لكي يكفل التّعليل لكلّ ظاهرة نّحوية . حتى يصبح لكلّ قاعدة أصلها الثابت المضبوط لكي تقاس عليه الجزئيات قياسا دقيقا . فكان يسعى إلى اطّراد القواعد إذعانا للقياس . وإذا أردنا أن نتأكّد من هذه الحقيقة فلا بدّ لنا من الاطلاع على محاولاته المبكّرة في القياس ، والتي تنبئ عن اهتمامه بالتّعليل وولعه به .
روي عن يونس بن حبيب ((أنه سأل الحضرمي عن كلمة السّويق - وهو الناعم من دقيق الحنطة- هل ينطقها أحد من العرب (الصوّيق) بالصاد ؟ فأجابه نعم . قبيلة عمرو بن تميم تقولها ، ثم قال له : وما تريد إلى هذا عليك بباب من النّحو يطّرد وينقاس .)) (23) .
فنلاحظ بأنّ ابن أبي إسحاق بإجابته هذه . قد بنى هذا القياس على التّعليل الذي يفسّره، وقد تباينت أراء الباحثين في تفسير التّعليل المنسوب لابن أبي إسحاق . فقد ذهب الأستاذ

جورجي زيدان إلى أنه : ((ذكر أسباب الإعراب)) (24) . ورأى الدكتور عفيف دمشقيه :((أنّه محاولة تعليمية المراد منها تمرين الطالب على إعمال فكره ، لإخراج كلّ فاعل مثلا مرفوعا ، وكلّ مفعول به منصوبا ، وكلّ مضاف إليه مجرورا ، وهلمّ جرا ، وليس المقصود تلك التي عرفت فيما بعد في النّحو بالعلّة الأولى ، والعلّة الثانية ، والعلّة الثالثة .)) (25) . ويمكن الوصول إلى الحقيقة ذلك بعد الإطّلاع على ما كان بين ابن ابي اسحاق وبين الشاعر الفرزدق من مسائل خلافية بسبب نقديّاته له لبعض شعره من ناحية الإعراب. فقد قال ابن أبي إسحاق للفرزدق حينما سمع مد يحه لأمير المؤمنين يزيد بن عبد الملك (26)

مستقبلين شمال الشام تضربنا بحاصب كنديف القطن منثور(27)

على عمائمنا يلقى و ارحلنا على زواحف تزجي مخّها رير (28)

أسأت إنمّا هو (مخّها ريرُ) مشيرا بذلك إلى قياس النّحو في هذا التعبير ، لأنه يتألّف من مبتدأ وخبر . ومازال ينحي على الفرزدق باللائمة حتى جعل الشطر : على زواحف نزجيها محاسيرٌ .

وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه ، فهجاه بقصيدة ، يقول في تضاعيفها هذا البيت :

فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكنّ عبد الله مولى مواليا (29)

وما كاد يسمعه منه حتى قال له : أخطأت أخطأت ، إنّما هو مولى موالٍ . فهو يريد أن يتبيّن له بأنه قد أخطأ في إجرائه كلمة موالِ المضافة مجرى الممنوع من الصرف ، إذ جرّها بالفتحة وكان ينبغي أن يصرّفها قياسا على ما نطق بها العرب ، في مثل جوار وغواش إذ يحذفون الياء منونّين في الجر والرفع (30) .

يتبيّن لنا من هذه المحاورات المتعدّدة بين ابن أبي إسحاق والشاعر الفرزدق . مدى الاحتكام للقياس في تعليل الظواهر اللّغوية ، وما ينبغي للقاعدة من الاطّراد ، إذ لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها ، فتخطئته للفرزدق الذي كان معدودا من الشعراء الإسلاميين الفصحاء في أكثر من موضع مبنية على تعليل محكم . ونصل إلى هذه الحقيقة حينما نسمع الفرزدق يقول : ((عليّ أن أقول وعليكم أن تحتجّوا ، وما هذا إلا دليل على أن بيان الحجج يعني تعليل الأسباب التي أدت إلى حركة الإعراب ، وطرق التخريج المختلفة التي تتحايل على الخطأ حتى تجعله صوابا ، وحول هذا المعنى يقول الفرزدق : قلت هذا البيت ليشقى به النحويّون ، ولعلّه يريد بشقاء النحّويّن . حينما يعملون فكرهم في إيجاد الأسباب أو العوامل التي أدّت إلى حركات الإعراب))(31) من هذا يتبين لنا مدى اعتناء ابن أبي إسحاق بتعليل القواعد تّعليلا يمكّن لها في ذهن تلاميذه وجعله تمسّكه الشديد بتلك القواعد المعلّلة ، والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها وتخطئة كلّ من ينحرف في تعبير عنها حتى يقنعه بالصواب .

ويذكر ((أنّ ابن أبي اسحاق حينما سمع الفرزدق ينشد قوله في مد يحه لبعض بني مروان :

(وعضّ، زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلاّ مسحتا ومجرّف(32)

أنّه اعترضه ، لرفعه قافية البيت وكان حقّها النصب لأنها معطوفة ـكما يتبادرـ على كلمة مسحتا المنصوبة ، أو بعبارة أدق لأنّ القياس النّحوي يحتّم ذلك ويوجبه)) (33) .

ويـذكر أنه روي عن أبي عمرو بن العلاء معاصر ابن أبي اسحاق ، أنّه قال عندما سمع بيت

الفرزدق السّالف : ((أصبت ، وهو جائز على المعنى ، أي لم يبق سواه)) (34) .
وقد روي ((أنّ ابن أبي إسحاق تراجع عن اعتراضه على الفرزدق في البيت السابق ، وقال:(وللرفع وجه))) (35)
يبدو من خلال هذا التعليل أنه يجوز التأويل أي التماس التخريج لما يأتي مخالفا لكلام العرب المطّرد وذلك حملا على المعنى ، وقد كان تأويل ابن أبي إسحاق حملا على المعنى لا يكاد يجاوزه ، إذ أنّه ((لم يجد مانعا لفظيا أو معنويا يمنع من إجازة قول الفضل بن عبد الرحمن :

فإيّاك إيّاك المراء فإنّه إلى الشرّ دعّاء وللشرّ جالب

فقد عدّ تكرار إيّاك مرتين عوضا عن حرف العطف قبل المحذّر منه،ورضي يونس تعليل شيخه وأجاز البيت.)) (36)
كما يروى ((أنّه خالف جمهور القراء في بعض قراءاتهم ، من ذلك انّه خالفهم في قراءة الآية : {والسّارق والسّارقة فاقطعوا أيدهما }(37) فقد كانوا يقرأون (والسّارق، والسّارقة،) بالرفع على الابتداء ، بينما الخبر فعل أمر ، وجعله ذلك يقرأها بالنصب على المفعولية .)) (38) .
ويبدو أنّ ابن أبي إسحاق بإتّباعه هذا المنهج التّعليلي قد فتح المجال واسعا أمام النّحاة للاجتهاد ، وكان من النّحاة الذين تخرّجوا على يديه عيسى بن عمر الثقفي .
عيسى بن عمر
هو أحد تلامذة عبد الله ابن أبي إسحاق توفي سنة 149 هـ ويروى أنّه تمّ على يديه أوّل تأليف نّحوي ، فهو صاحب كتابي الجامع والإكمال أو المكمّل ، وهما كتابان في النّحو ذكرت كتب التراجم أنّه وضعهما(39) ، كما ذكرت أن الخليل بن أحمد عرفهما وأعجب بهما حتى أنه قال فيهما :

بطل النّحو جميعا كلّه غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر
وهما بابان صارا حكمة وأراحا من قياس ونظر

لقد كان عيسى بن عمر كشيخه بن أبي إسحاق مولعا بالتّعليل بقول شوقي ضيف : ((وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس .)) (40) .
ومن تعليلاته التي طعن فيها على النابغة واستنكر قوله : ((

فبت كأنيّ ساورتني ضئيلة من الرقش في أنيابها السمّ ناقعُ

بالرفع في قافية البيت نافع ، ورأى أنّ الوجه فيها النصب على الحال ، لأنّ المبتدأ قبلها تقدّم الخبر وهو الجّار والمجرور ، وكأنّ النابغة ألغاهما لتقدّمهما وجعل ناقعا الخبر .)) (41) .
وكان يتوسّع في تقدير العوامل المحذوفة . فقد جوّز القول : ((أدخلوا الأوّل فالأوّل ، لأنّ معناها ليدخل الأوّل فالأوّل فحمله على المعنى .)) (42) .
نلاحظ بأنّه نقل الكلمتين من كونهما حالا إلى رفعهما على أنّهما فاعل لفعل محذوف اعتماد على ما يسمّى بعلّة المعنى ، فعيسى بن عمر اعتمد على حسّه اللّغوي في استنباط ((علّة غير مطّردة في التركيب الملفوظ لكنّها متوافقة مع المعنى الملحوظ من غير تحديد

لحكم القياس عليه ، ولحدود المعنى الذّي يسمح بتأويله.)) (43) . كما أوّل شيخه ابن أبي إسحاق ببيت الفرزدق السالف .
وكان ينزع في تعليلاته إلى الخفّة وينبذ الاستثقال يظهر ذلك في قراءته لبيت الأحوص :
سلام اللّه يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
فكان يقرأ يا مطر الأولى بالنّصب أي يا مطرا ويقيسها على النكرة غير المقصودة ، يقول سيبويه : ((وكان عيسى بن عمر يقول : يا مطرا يشبه بقوله : يا رجلا .)) (44) .
نرى ((بأنّ عيسى بن عمر في تّعليله هذا. وضع أصلا مهمّا في تعليل اختيار النصب في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة ، وكأنه أحسّ بأنّ العرب تنزع إلى النصب ، أكثر ممّا تنزع إلى الرفع ، وتعليل ذلك خفّة النصب ، فجعل النصب فوق الرفع وعدّه الأساس .)) (45) .
ومن تعليلات في القراءات ((أنّه كان يقرأ الآية الكريمة {يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ والطَّيْرَ } .(46)
بنصب كلمة الطير ، وكان يقول هو على النداء ، كما تقول يا زيد والحارثة ، لماّ لم يمكن القائل ويا الحارث نصب الكلمة لأنّ يا لا تدخل في النداء . على المعرف بالألف واللاّم .)) (47) .
أبـو عمرو بن العلاء
ومن أوائل النحاة الذين كانوا يهتمون بالتعَليل النّحوي تلميذ بن أبي إسحاق أبو عمرو بن علاء المتوفي سنة 154 هـ والذي ((كان لغويا وراويا ثقة من رواة الشعر القديم أكثر منه نحويّا .)) (48) ويوضح لنا يونس بن حبيب منهج أبي عمرو بن علاء وموقفه من لغة العرب فيقول :((وكان أبو عمرو يسلم للعرب ولا يطعن عليها)) (49) وذكر حسين بن فهم قال : ((حدّثنا بن سلام قال أخبرنا يونس أنّ أبا عمرو كان أشد تسليما للعرب ، وكان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يطعنان عن العرب .)) (50) ، ويؤكد هذا المنهج ما رواه ابن أبي سعد قال: ((قال ابن نوفل : سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء أخبرني عمّا وضعت مما سّميته عربية ، أيدخل فيها كلام العرب كلّه ؟ فقال : لا فقلت : كيف تصنع في ما خالفتك فيه العرب وهم حجّة ؟ قال : أعمل على الأكثر وأسمّي ما خالفني لغات)) (51) .
لقد كان أبو عمرو بن العلاء كثيرا ما يتحاور مع عيسى بن عمرو حول أوجه الإعراب وفي قراءة بعض الآيات فكان يكون لكلّ منهما رأي ولكلّ منهما تعليل ، ومن ذلك ((خلافه مع عيسى بن عمر حول النصب أو الرفع في ((المسك)). من قولهم ليس الطيب إلاّ المسك ، وكلّ منهما يعلل برأيه ، فأبو عمرو يرى الرفع بإهمال ليس حملا على ما إذا جاء في خبرها إلاّ ، وعيسى بن عمر يرى النصب بإعمالها .)) (52) .
وقد يستخدم علّة المعنى ((إذ ترك صرف كلمة سبأ في الآية الكريمة { وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَأْ بِنَبَأٍ يَقِينٍ }(53)، وذلك لأنّه اسم لقبيلة حملا على المعنى)) (54) .
ومن تّعليلاته ما رواه عنه الأصمعي قال :((سمعت أعرابيّا يقول : فلان لغوب أي أحمق . جاءته كتابي فاحتقرها. قال:فقلت له: أتقول جاءته كتابي ؟ أليس بصحيفة ؟ . فحمله على المعنى .)) (55) .

كما أنّه صغّر كلمة ((حبارى: حبيرة فيحذف الألف ويبدل منها هاء التأنيث ، لتكون في الاسم علامة تأنيث ، ويطرد القاعدة في كلّ ما فيه ألف التأنيث خامسة فصاعدا ويقول : لم يجز إثباتها لأنها ساكنة . فإذا حذفتها لم يخل الاسم من علامة التأنيث الثابتة)) (56) وكان ينزع في تعليلاته إلى الخفة من ذلك أنّه ذهب إلى ((أنّ حذف التنوين جائز لاتقاء الساكنين في مثل (هذه هند بنت عبد الله) فيمن صرّف هندا ، لأنّها بمنزلة اسم واحد لاتقاء الساكنين . و يحتجّ بما جاء في النداء مثل : يا زيد بن عبد الله ، وقال هذا هو بمنزلة قولك : هذا امرؤ ومررت بامرئ ورأيت امروأ تكون الراء تابعة للهمزة ، فكذلك آخر الاسم الأوّل تابع لنون ابن وهو وابن شيء واحد ، نقول : هذا زيد بن عبد الله ، ومررت بزيد بن عبد الله ، ورأيت زيدا بن عبد الله)) (57) .

نستخلص ممّا قلناه سابقا أن التعليل قد ارتبط بالحكم النحوي ، إذ غاية النّحاة في هذه المرحلة كما يقول عبد الله الكيش :((هي إنشاء معيار نحوي له من الاطّراد والتوسع والبعد عن الشذوذ ما يعصم الألسنة من الخطأ واللّحن.)) (58) .

فيكون المعيار النّحوي مقياسا للصواب وعلّة لردّ الخطأ واللّحن ولذلك استخدم النّحاة في هذه المرحلة علّة المعنى ((لاحتواء بعض النصوص الخارجة عن حدّ الاطّراد . فجاء التّعليل اجتهادا من النّحوي يدلّ على قدرته على الاستنباط والتأويل.)) (59) .

التّعليل النّحويّ في كتاب سيبويه .

يتمثّل التّعليل النّحوي في هذه المرحلة بما وصل إلينا من آثار نّحوية ، من عهد الخليل بن أحمد المتوفى في حدود 175هـ . وحتى نهاية القرن الثالث الهجري ، وقياسا على أنّ الخليل لم يؤثر عليه أنّه ترك مؤلّفا في النّحو ، فإنّنا سنقتصر على كتاب تلميذه سيبويه الذي كان على نحو من املاءاته وتوجيهاته ((فجمهور ما يصوره سيبويه في كتابه أصول النحو والتصريف وقواعدهما إنّما هو من صنيع أستاذه الخليل ، فهو واضع تخطيطهما ، وراسم لوحتيهما يتّضح ذلك في محاوراته التي لا تكاد تنتهي مع تلميذه،والتي تدور حولهما مصطلحات النّحو والصرف وأبوابهما.))(60).

فيعدّ كتاب سيبويه المتوفي سنة 180هـ ((أوّل بحث جامع للعلل النّحويّة)) (61) .

إذ يرى الدكتور حسن خميس الملخ ((إنّ كتاب سيبويه يتّخذ شكل البحث الميداني المعتمد على الاستقراء الناقص ففيه نماذج من الاستقراء ووصف للمستقرأ وتقعيد له وتعليل للوصف والتقعيد)) (62) . لقد كان التعليل النّحوي قبل الخليل مقتصرا على تبرير القواعد ، وتسويغ أحكامها لا يتجاوز ذلك إلى التّأثير فيها بالتغيير أو التبديل . ولكن وبعد مجيئه استوى علم النّحو في صورته التي ثبتت مع الزمن ، فكان كما ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف ((يسند دائما ما يستنبطه من القواعد والأحكام ، بالعلل التي تصوّر دقّته في فقه الأسرار اللّغوية والتركيبيّة التي استقرّت في دخائل العرب من قديم.)) (63) .

وقد وصفه الزجّاجي بأنّه : ((الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتّعليله .)) (64) . إذ ((استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحد و ما لم يسبقه إليه سابق .)) (65) .

ولابدّ بعد هذه الشهادات من تقديم نماذج من تعليلاته التي أخذت شكل سيول متلاحقة

في كتاب سيبويه .
فقد جاء في كتاب سيبويه : ((خشنت بصدره ، فالصدر في موضع نصب ، والباء قد عملت، ومثله ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾ (66) . إنمّا هو كفى الله ، ولكن لما أدخلت الباء ـ أي بصدره ـ عملت والموضع موضع نصب ، والمعنى معنى نصب . وهذا قول الخليل رحمه الله .)) (67) .

وروي سيبويه عن الخليل تردّد المنادى بين البناء والإعراب فقال : ((زعم الخليل – رحمه الله – أنّهم نصبوا المضاف نحو يا عبد الله ويا أخانا ، والنكرة حين قالوا يا رجلا صالحا حين أطال الكلام ، كما نصبوا هو قبلك ، وبعدك ، ورفعوا المفرد ، كما رفعوا قبل وبعد، وموضعهما واحد ، وذلك قولك يا زيد ، ويا عمرو ، وتركوا التنوين في المفرد ، كما تركوه من قبل .)) (68) .

والملاحظ من خلال هذه التعليلات أنّ الخليل كان يناظر بين النصوص ، فيقرن بين النظير ونظيره الذي يشبهه ، كما كان ذلك بين المنادى والظرف ، فقد فسّر سيبويه عقد هذا التناظر بقوله : ((فإنمّا جعل الخليل – رحمه الله – المنادى بمنزلة قبل وبعد ، وشبّهه بهما ، مضافين إذا كان مضافا لأنّ المفرد في النداء في موضع نصب كما أنّ قبل وبعد قد يكونان موضع نصب وجرّ ، ولفظهما مرفوع ، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل ، وكذلك نداء النكرة لما لحقهما التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف .)) (69) .

لقد اعتمد الخليل في سائر تعليلاته على واقع اللغة ، وابتعد قدر الإمكان عن الفلسفة والتّعليل المنطقي . يقول سيبويه: ((وسألت الخليل عن قولهم اضرب أيّهما أفضل ، فقال القياس النصب كما تقول: اضرب الذي أفضل ، لأنّ أيا في غير الاستفهام والجزاء بمنزلة الذي . كما أنّ من في غير الجزاء ، والاستفهام بمنزلة الذي .)) (70) .

نلاحظ أنّ هذه التعليلات مقبولة قريبة من واقع اللّغة ليس فيها إسراف . اعتمد فيها على حسّه اللّغوي ، وعلى ما نطقت به العرب في كلامها . جاء في كتاب : ((انتهوا خير لكم . ووراءك أوسع لك . وحسبك خير لك . وإنّما نصبت خيرا لك وأوسع لك ، لأنك حين قلت انته ، فأنت تريد أن تخرجه من أمر ، وتدخله في آخر. وقال الخليل : كأنّك تحمله على ذلك المعنى ، كأنّك قلت : انته وأدخل فيما هو خير لك ، فنصبته ، لأنّك قد عرفت إذا قلت له : انته ، فانّك تحمله على أمر آخر ، فلذلك انتصب .)) (71) يبدو أنّ الخليل كان في عموم تعليلاته يبتعد عن التعقيد ويؤثر الخفّة .((وكان لا يتعصب لتعليلاته ، بل يرى أنّ هذا رأيه ، ومن كان عنده رأي آخر فلا مانع من الأخذ به . إن كان أقرب إلى اللّغة ، وأبعد عن الفلسفة .)) (72) ،وكان الخليل يعتقد تمام الاعتقاد بأنّ هذه التعليلات من اختراعه هو، وليس للعرب بها علم عند ما نطقت بكلامها . ونتأكد من ذلك بعد أن نورد النص الذي ذكره الزجّاجي يقول : ((ذكر بعض شيوخنا أنّ الخليل بن أحمد – رحمه الله – سئل عن العلل التي يعتلّ بها النحو ، فقيل له : عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك ؟ قال : إنّ العرب نطقت على سجيتّها ، وطباعها وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، واعتللت أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته . فإن أكن أصبت العلّة فهو الذي التمست، وإن تكن هناك علّة له . مثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا

محكمة البناء ، عجيبة النّظم والأقسام ، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصّادق أو البراهين الواضحة والحجج اللائحة ، فكلّما وقف الرّجل في الدّار على شيء منها قال : إنّما فعل هذا هكذا لعلّة كذا وكذا ، ولسبب كذا وكذا ، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك ، فجائز أن الحكيم الباني للدّار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدّار ، وجائز أن يكون فعله لغير ذلك العلّة ، إلاّ أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علّة لذلك . فإن سنح لغيري علّة لما عللّته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأتي بها .)) (73) .

وننتقل الآن الى سيبويه تلميذ الخليل لنكتشف حركة التعليل عنده . ذهب الدكتور مازن المبارك إلى أنه : ((إذا كان لسيبويه فضل في حركة التعليل فهو فضل في التوسّع والإكثار مما كان نزرا قليلا عند شيوخه المتقدّمين.)) (74) لقد امتلأ كتاب سيبويه بالأحكام المؤيّدة بالعلل . فهي دائما الأساس الّذي يبنى عليه حديثه في مباحث النّحو يدفعه إليه طبعه ، ومنهج الفطرة الّذي اتّبعه . وقد سار في تّعليلاته على خطى أستاذه الخليل ، وذلك من حيث الاعتناء بالمعنى والاهتمام بالحسّ اللغوي ، والسير على نهج كلام العرب طلبا للخفّة ، وفرارا من الثّقل .

ننظر الى سيبويه كيف يعلل لخفة النّكرة وثقل المعرفة ، بقوله : ((لأنّ النكرة أوّل ثم يدخل عليها ما يعرف به.))(75)

وكان سيبويه يهتم في تعليلاته بكثرة القياس الشبيه على شبيهه والنّظير على نظيره، ويورد الأمثلة الكثيرة والشواهد المستفيضة من كلام العرب الفصحاء .ننظر إلى هذا التعليل الذي بين من خلاله اختصاص الجزم بالأفعال ، والجر بالأسماء ، وهذا الاختصاص أتاح له أن يقيم بينهما تناظرا يعلّل كثيرا من أحكامهما . قال : ((والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء ومن ثم لم يضمروا الجازم ، كما لم يضمروا الجار .)) (76).

ويذكر في موضوع آخر : ((لا يجوز أن تقول : لم زيد يأتك ، فلا يجز أن تفصل بينهما ـيعني لمـ وبين الأفعال بشيء ، كما يجز أن تفصل بين الحروف التي تجرّ ، وبين الأسماء بالأفعال ، لأنّ الجزم نظير الجرّ .)) (77) . وتتمّة لحماية المختصّ به يلجأ سيبويه إلى تعليل عدم جرّ الأفعال ، وعدم جزم الأسماء . فيقول : ((وليس في الأسماء جزم لتمكّنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه ، وذهاب الحركة . وليس في الأفعال المضارعة جرّ ، كما أنه ليس في الأسماء جزم ، لأّن المجرور داخل في المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك في الأفعال .)) (78) . ويعلّل لإعراب المضارع وتسميته باسمة بأنّه يضارع أو يشابه اسم الفعال في معناه ووقوعه موقعه : ((فإنّك تقول إنّ عبد اللّه ليفعل . كما تقول إنّ عبد اللّه لفاعل . في ما تريد من معنى . وأيضا فإنّك تلحق به لام الابتداء ، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين ، وهي لا تدخل إلاّ على الأسماء ، ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية ، وبهذا كلّه استحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب و الجزم.)) (79) .

ويراعي سيبويه في تعليلاته إلى السياق الذي استعملت فيه العبارة ، وأثر المقال في المقام ، ما في قوله : ((ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره أن ترى الرجل قد قدم من

السفر ، فتقول خير مقدم ، أو يقول الرجل رأيت في ما يرى النّائم كذا وكذا ، فتقول خيرا ومسرّة ، وخيرا لنا وشرا لعدوّنا ، أما النصب فكأنه بناه على قوله : قدمت ، فقال : قدمت خير مقدم ، وأن لم يسمع منه هذا اللّفظ ، فإن قدومه ورؤيته إياه بمنزلة قوله : قدمت .)) (80) . وعلّل سيبويه قول العرب أهلك واللّيل بقوله : ((وإنّما الفعل حين ثنّوا لكثرته في كلامهم ، واستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذّكر.)) (81).

وعلّل حذف خبر المبتدأ بعد لولا بقوله : ((ولكن هذا ـ يعني الخبر ـ حذف حين كثر استعمالهم إيّاه في الكلام.)) (82). وأجاز سيبويه أن تقول : ((الذي يأتيني فله درهم ، لأنه في معنى الجزاء ، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء.)) (83). مراعاة للمعنى .

ولننظر أيضا إلى تعليل سيبويه لمسألة إلغاء العامل في أفعال القلوب ، في نحو زيد قائم ظننت . لقد علّل سيبويه لذلك تعليلا يدلّ على فهمه الدّقيق للعامل ، وما تؤدّيه الألفاظ بحسب موضعها من دلالات مختلفة ، فهو يرى ((أن تأخير ظنّ أنّ الشكّ قد جاءك بعدما قضى كلامك على اليقين ، أو بعد ما تبتدئ وأنت تريد اليقين ، ثمّ يدركك الشكّ . فتقول زيد قائم... ظننته ، وهكذا كقولك أيضا عبد اللّه صاحب ذلك ... بلغني . أمّا إذا بدأت كلامك على ما في نيتّك من الشكّ أعملت الفعل .)) (84) .

فهذا التّعليل كسابقه يربط العمل بالمعنى .وكلّ ذلك في إطار لغويّ بعيد عن الإشارات الفلسفيّة أو المسائل المنطقية . كما يذهب ذلك الأستاذ النجدي ناصف يقول : ((أنّ سيبويه كان يستمدّ تعليلاته من المسائل التي عرضها والآراء التي يراها من كلّ ما يمكن أن نستمد منه التّعليلات إلاّ حقائق الفلسفة وقضايا العلوم ، فهذه وتلك لم تكن بلغت أشدّها بعد ، فيكون لها في النّحو أثر وفي تفكير النّحويين عمل على نحو ما كان لها بعد ذلك في شتىّ الأجيال والعصور.)) (85) .

وكان يعلّل لوقف العرب على الكلمات ونقل حركتها إلى ما قبلها ، إذ يقولون قام عمر بنقل حركة الرّاء إلى الميم عمرو السابقة لها كما يقولون مررت ببكر بكسر الكاف والوقف على الرّاء ، بأن ذلك للدلالة على الحركة المحذوفة في آخر الكلمة.)) (86) .

ومن تّعليلاته التي تدلّ على دقّة حسّه اللغوي ما أورده شوقي ضيف قائلا : ((أنّه كان يرى أنّ عبارة (عبد اللّه قائم) تستخدم في موطن لا تستخدم فيه عبارتا (إن عبد اللّه قائم) و (إن عبد اللّه لقائم) ، فالعبارة الأولى تعبّر عن مجرّد الإخبار بقيام عبد اللّه ، بينما العبارة الثانية تستخدم للإجابة عن سؤال سائل تأكيدا له ، أمّا العبارة الثالثة فتستخدم في خطاب من ينكر قيام زيد ويبالغ في إنكاره ، ومن أجل ذلك تؤكّد له العبارة بمؤكّدين)) (87)

وسئل عن الفرق بين العبارتين : (ضربت زيدا) و (زيد ضربته) فقال : إنّك إذا قلت ضربت زيدا ، فإنمّا أردت أن تخبر عن نفسك ، وتثبت أين وقع فعلك ، وإذا قلت زيد ضربته فإنما أردت أن تخبر عن زيد .)) (88).

الخاتمة :

وخلاصة القول بالنسبة لهذه المرحلة أنّ النّحاة بنوا تعليلاتهم على استقراء ناقص لكلام العرب . إذ يذهب حسن خميس الملخ إلى ((أنّ النّحاة نظروا إلى كلام العرب فوجوده أشباها ونظائر ، فصنفوه في أبواب نحويّة علاقات خاصة بموقع الكلام ونمط التركيب تكرّر في أبواب نحويّة فجعلوها عللا.)) (89) ويردف قائلا : ((فقد أفرز الاستقراء الناقص أهمّ أصول التعليل : أصل التناظر ، وأصل التوافق مع كلام العرب بقاعدة مجرّدة موصلة إليه، وأصل اقتضاء العمل والتأثير وأصبح الاستقراء مرجعا في تقويم علل النّحاة قبولا ورفضا ، والحكم عليها صحّة وفساد .)) (90) .

ولعلّ أبرز سمة للتّعليل النّحوي في هذه المرحلة هي أنّه انتشر انتشارا واسعا ، وأصبح شموليا . وذلك محاولة من النّحاة لبناء تفسير كلّي للنّحو العربي ، فكما يقول الدكتور شوقي ضيف : ((كلّ حكم نحّوي يعلّل ، وكلّ ظاهرة نحويّة كليّة أو جزئيّة لا بد لها من علّة عقلية، ولم يكتفوا بالعلل القريبة بل ذهبوا يغوصون في كوامن العلل.)) (91)

ولقد وجدنا من ذي قبل بأنّ الخليل بن أحمد يعتبر أوّل من بسط القول في العلل بسطا أدّى إلى لفت معاصريه إليه ، وقد جعل التّعليل اجتهادا من النّحوي ، وقد تأكّدنا على ذلك من رواية الزجّاجي التي رواها عنه في كتابه (الإيضاح في علل النّحو) ، وقد حذا حذوه سيبويه في إيمانه بعلّة كلّ وجه من وجوه العربية وترك الباب مفتوحا ، للوصول إليه بالاجتهاد. فقال : ((وليس شيء يضطرّون إليه إلا وهم يحاولون به وجها .)) (92) ، وكان معاصره المازني يقول : ((وكلّ ما فعلوا -يعني العرب- فله مذهب وحكمة .)) (93) . ويعلق أحد الباحثين المحدثين عن هذا الاجتهاد النّحوي في عصر الخليل بقوله : ((ونتج عن ترك العلّة لاجتهاد النّحوي . خلاف واسع بين النّحاة امتلأت به صفحات التراث النّحوي، واختلطت أصول النّحو بعلله ونظرياته وأحكامه . حتى إنّ النّحوي إن خطرت له علّة أعجبته قال بها، كما في قول المبرّد لابن كيسان : هذا شيء خطر لي فخالفت النّحويّين .)) (94) .

وعلى رأي الدكتور حسن خميس الملخ : ((فقد تحوّل النّحو في هذه المرحلة من طابع البحث العلمي بعد انتهاء عصر الاحتجاج إلى طابع التّعليم ، والتّدريس على نطاق واسع ، فيها أمم مختلفة وشعوب متباينة ، دخل الكثير منها في دين الله أفواجا يتعلمون القرآن ولغته العربيّة ، فكان من المألوف أن يسأل طلاب العلم عن علّة حكم نحوي سؤالا يحث ذهن النّحاة على التفكير بعلّة مناسبة مقنعة يتّخذون منها وسيلة لشرح حكم نحّوي ، أو تقريره ،أو إقناع المتعلّمين به ، ولا سيّما أنّ المعيار النّحوي يستمد شيئا من قوته الإقناعية من العلل التّي تسانده)) (95)

الهوامش :

(1) الجوهري- الصحاح ، مادة (علل) ، ج2 ، ص 150 ، دار الحضارة ، بيروت .

(2) ابن منظور- لسان العرب ، مادة (علل) ، ج2 ، ص 867 ، دار لسان العرب ، بيروت .

(3) مازن المبارك- النحو العربي ، ص 90 ، المكتبة الحديثة ، بيروت ، ط1 ، سنة 1965 .

(4) حسن الخميس سعيد الملخ- نظرية التعليل النحوي ، ص 29 ، دار الشروق ، عمان ،

سنة 2000
(5) المرجع نفسه ، ص 30 .
(6) معمر خير الحلواني ، أصول النحو العربي ، ص 108
(7) ابن سلام الجمحي - طبقات فحول الشعراء ، ص 12 دار المعارف مصر
(8) أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي - طبقات النحويين واللغويين ، ص 13 ، ط1 ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة الخا نجي . مصر
(9) أحمد أمين - ضحى الاسلام ، ج2 ، ص 285 ، دار الكتاب العربي ، بيروت
(10) صابر بكر أبو السعود - القياس في النحو العربي ، ص 24 ، مكتبة الطليعة ، مصر
(11) مصطفى صادق الرافعي - تاريخ وآداب العرب ، ج1 ، ص 324 .
(12) كارل بروكلمان - تاريخ الأدب العربي ، ج2 ، ص 123 .
(13) مازن المبارك - النحو العربي ، ص 35 ، المكتبة الحديثة ، ط1 ، دمشق 1965 م .
(14) سورة التوبة ، الآية 03
(15) أبو الطيب اللغوي - مراتب النحويين ، ص 6 ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم مصر سنة 1955 .
(16) المصدر نفسه ، ص 6 .
(17) القفطي - انباه الرواة على أنباء النحَاة ، ج1 ، ص 16 .
(18) عوض أحمد القوزي - المصطلح النحوي ، ص 32 ، ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر 1983
(19) ابن الأنباري - نزهة الألباء في طبقات الأدباء - ص 28
(20) ابن سلام - الطبقات - ج1 ، ص 14
(21) السيوطي - بغية الوعاة - في طبقات اللغويين والنحاة - ج2 ، ص 42 .
(22) أحمد حسن الزيات - تاريخ الأدب العربي ، 362 ، ط6 ، لجنة ل.ت.ن القاهرة ، سنة 1935 .
(23) الزبيدي - الطبقات ، ص 24 .
(24) جرجي زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية ، ج1 ، ص420 ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، سنة 1992 .
(25) عفيف دمشقية - تجديد النّحو ، ص 123/124 ، ط1 ، بيروت ، سنة 1976 .
(26) شوقي ضيف - المدارس النّحويّة ، ص 24 .
(27) الشمال : الريح ، الحاصب : الريح التي تحمل الحصباء .
(28) الزواحف : الإبل ، تزجى : تساق ، رير : ذائب .
(29) كان ابن ابي اسحاق مولى آل الحضرمي ، كانوا بدورهم موالي لبني عبد شمس القرشيين .
(30) شوقي ضيف - المدارس النّحويّة ص 24 .
(31) أحمد سليمان ياقوت - ظاهرة الإعراب ، ص 64 .
(32) مسحتا ومجرف بمعنى مستأصل .

(33) شوقي ضيف- المدارس النّحوية ، ص 23 .
(34) ابن الأنباري- نزهة الألباء ، ص 28 .
(35) المرزباني- الموشح ، ص 92 .نقلا عن حسن خميس الملخ ، نظرية التعليل في النّحو ، ص 28 .
(36) المفضل- تاريخ العلماء ، ص 121 . نقلا عن حسن خميس الملخ ، نظرية التعليل في النّحو ، ص 28 .
(37) سورة المائدة ، الآية 38 .
(38) شوقي ضيف- المدارس النّحويّة ، ص 24 .
(39) أنظر ترجمة عيسى بن عمر عند الزبيدي- الطبقات ، وابن النديم ، الفهرست
(40) شوقي ضيف- المدارس النّحويّة ، ص 25 .
(41) سيبويه - الكتاب ، ج1 ، ص 261 . تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت سنة 1966 .
(42)المصدر نفسه ، ج1 ، ص 199 .
(43) حسن خميس الملخ ، نظرية التعليل ص 39
(44) سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص 313 .
(45) شوقي ضيف- المدارس النّحويّة ، ص 26 .
(46) سورة سبأ ، الآية 10 .
(47) شوقي ضيف- المدارس النّحوية ، ص 26 .
(48) شوقي ضيف- المدارس النّحوية ، ص 28 .
(49) الزبيدي- الطبقات ، ص 28 .
(50) السيرافي- أخبار النحويين البصريين ، ص 28 .
(51) الزبيدي- الطبقات ، ص34
(52) احمد سليمان ياقوت- ظاهرة الاعراب ، ص 65
(53)سورة النمل الاية 22
(54)ابن الانباري-الانصاف في مسائل الخلاف ج 1 ، ص 25 . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية بيروت ،1987
(55) ابن الانباري- نزهة الالباء ، ص 37
(56)المبرد -المقتضب ،ج2 ،ص 262 . تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب بيروت ، 1963 م
(57)المصر نفسه ج 2 ، 314
(58) عبد الله الكيش -اثر القران ، في اصول مدرسة البصرة ، ص 157 ط 1 ، كلية الدعوة الاسلامية طرابلس ليبيا 1992
(59)حسن خميس الملخ- نظرية التعليل ، ص 40
(60) شوقي ضيف- المدارس النّحوية ، ص 49 .
(61)مازن المبارك النحو العربي ، ص 51.

(62) حسن خميس الملخ- نظرية التعليل ، ص 41
(63) شوقي ضيف- المدارس النّحوية ، ص 51 .
(64) ابن الانباري- نزهة الالباء ، ص 45
(65) الزبيدي- الطبقات ، ص47
(66)سورة العنكبوت ، الاية 51
(67)سيبويه- الكتاب ، ج 1 ، ص 48.
(68)المصدر نفسه ج 2 ، ص 183
(69) سيبويه- الكتاب ، ج 2 ، ص 199
(70) المصدر نفسه ج 1 ، ص 397
(71) المصدر نفسه ج 1 ، ص 143
(72) احمد سليمان ياقوت- ظاهرة الاعراب ، ص 66
(73) ابو القاسم الزجَاجيّ- الايضاخ في علل النَحو، ص 65- 66
(74) مازن المبارك النحو العربي ، ص 63.
(75) سيبويه- الكتاب ، ج 1 ، ص 6 .
(76) سيبويه- الكتاب ، ج 3 ، ص 9 .
(77) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 11
(78) المصدر نفسه ، ج3 ، ص 6-5 .
(79) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 261 .
(80) سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص 270 .
(81) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 274
(82) المصدر نفسه ، ج2 ، ص 129
(83) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 140-139
(84) المصدر نفسه ، ج1 ، ص 61 .
(85) النجدي ناصف- سيبويه إمام النّحاة ، ص 163 ، مكتبة الفجالة ، مصر سنة 1953 .
(86) السيوطي- همع الهوامع- ج2 ، ص 208
(87) شوقي ضيف- المدارس النّحويّة ، ص 134 .
(88) المرجع نفسه ، ص 134 .
(89) حسن خميس الملخ- نظرية التعليل ، ص 46 .
(90) المرجع نفسه ، ص 47 .
(91) الزجاجي- الإيضاح في علل النحو ، ص 5 .
(92) سيبويه- الكتاب ، ج1 ، ص 32 .
(93) المازني- المصنف ، ج2 ، ص 299 ، نقلا عن حسن الملخ- نظرية التعليل ، ص 48 .
(94) حسن خميس الملخ- نظرية التعليل في النَحو ، ص 49-48 .
(95) حسن الخميس الملخ- نظرية التعليل في النَحو ، ص 51 .

مصـادر البحث ومراجعه

1ـ أحمد أمين ـ ضحى الإسلام ، ثلاثة أجزاء ، ط 10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت
2ـ أحمد أمين ـ ظهر الإسلام ، أربعة أجزاء ، ط 10 ، دار الكتاب العربي ، بيروت
3ـ أحمد حسن الزيات ـ تاريخ آداب اللّغة العربي ، ط6 ، لجنة التأليف والنشر والترجمة ، القاهرة ، 1935م
4ـ أحمد سليمان ياقوت ـ ظاهرة الإعراب في النّحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، ط1، ديوان المطبوعات الجامعيّة ، الجزائر 1983 م
5ـ أحمد مختار عمر ـ البحث اللّغوي عند العرب ، دار المعارف ، مصر 1971 م
6ـ ابن الأنباري عبد الرحمن محمد ـ الإنصاف في مسائل الخلاف تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، جزءان ، المكتبة العصرية بيروت ، 1985 م
7ـ بكري عبد الكريم ـ أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي ، دار الكتاب الحديث ، لبنان .
8ـ بروكلمان ، كارل ـ تاريخ الأدب العربي ترجمة رمضان عبد التواب ، دار المعارف ، مصر
9ـ برجشتراسر ـ التطور النّحوي للّغة العربيّة ، ترجمة رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1982م
10ـ تمام حسان ـ الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة 2000م
11ـ جورجي زيدان ـ تاريخ آداب اللّغة العربية ، أربعة أجزاء ، دار مكتبة الحياة ، بيروت 1992 م
12ـ جعفر نايف عبابنة ـ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، ط1 ، دار الفكر ، عمان 1984 م
13ـ حسن خميس سعيد الملخ ـ نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ،ط1 ، دار الشروق ، عمان 2000 م
14ـ خديجة الحديثي ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، الكويت ، 1974 م .
15ـ الرماني ـ أبو الحسن على بن عيسى ـ شرح كتاب سيبويه ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري ، مطبعة السعادة ، القاهرة 1998 م .
16ـ سعيد الأفغاني ـ في أصول النّحو ، ط1 ، مطبعة الدار السورية 1951م
17ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر ـ الكتاب ، خمسة أجزاء ، ط1 ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، 1992 .
18ـالسيوطي جلال الدين عبد الرحمن ـ الاقتراح في علم أصول النّحو ، ط1 ، تحقيق محمد حسن اسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1998 م
19ـ أشرف ماهر محمد النواجي ـ مصطلحات علم أصول النحو ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة
20ـ شوقي ضيف ـ المدارس النّحوية ، ط2 ، دار المعارف ، مصر 1986 م
21ـ صابر بكر أبو السعود ـ القياس في النحو ،مكتبة الطليعة أسيوط ، مصر
22ـ على النجدي ناصف ـ سيبويه إمام النحاة ، مكتبة نهضة مصر 1983 م

23- مازن المبارك - النحو العربي العلّة النحويّة نشأتها وتطوراتها ، ط1 ، المكتبة الحديثة 1965 م
24- محمد عيد - أصول النحو العربي في ضوء النّحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللّغة الحديثة ط2 ، عالم الكتب ، القاهرة 1978م